مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 11، العدد5، (السداسي الثاني 2019)
ص.83– 106

رسالة في العتاب بخصوص مسائل فقهيّة، تأليف: مصطفى الرماصي (ت.1136هـ)

A letter in the reproach regarding jurisprudential matters, authored by: Mustafa Ramasi (d. 1136 AH)

عمر مزيان*

جامعة الجزائر–1، كلية العلوم الإسلامية، omarmaster2013@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/24 تاريخ القبول: 2019/03/01 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهِ إلى يوم الدّين، وبعدُ؛

يهدفُ هذا البَحث إلى إخراجِ رسالة فقيهٍ من فقهاء المالكيّة الجزائريين أثناء الوجود العثماني، ذلكم هو الفقيه العلاّمة مصطفى الرماصي المعسكري، أرسل بتلك الرّسالة معاتباً فيها أحمد بن عامر بخصُوص مسائل فقهيّة.

وقد قسّمتُ البحثَ إلى مقدّمةٍ وقسمين أحدهما للدّراسة، والآخر للنصّ المحقق، وخاتمةٍ، وقسّمتُ القسم الدّراسي إلى مَبحثين أولهما خاصٌّ بدراسة السّيرتين الذاتية والعلميّة لمصطفى الرماصي، والمبحثُ الثاني خَصصتهُ لدراسَة الرّسالة، ووصف نسختها الخطيّة.

وذكرتُ في الخاتمة أهم النّتائج الّتي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الرماصي؛ أحمد بن عامر؛ المِانع؛ العُرف؛ القَهر.

Abstract:

Praise be to Allah, may his peace and blessings be upon the noblest of his messengers, Mohamed and his family and his companions, and upon al those who followed his guidance till the judgment day, then:

* المؤلف المرسل

This research aims at revealing a letter of one of the Algerian Maliki scholars during the Ottoman presence in the country. This scholar is "Mustafa Ramasi Elmoaskari", the one who sent that letter to blame "Ahmed Ibn Amir "about some jurisprudence (Fikh) issues.

I have divided the research into an introduction and two sections, one for the study and the other one for the released text, in addition to the conclusion. The section of the study has been divided into two chapters. The first one is devoted to study the biography and the scientific career of the scholar "Mustafa Ramasi Elmoaskari".The second chapter seeks to analyse, study the letter, and describe its written copy.

To conclude, I have mentioned the most important results that have been found in this research.

Keywords: Ramasi; Ahmed Ibn Amir.

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد؛ فإنّ من الأسماء العلميّة الفقهيّة المتأخرة الّتي تزخر بها بلادنا الجزائر، شخصيّةٌ علميّة، لها مكانتها في المذهب المالكي، هي شخصيّة مصطفى الرماصي المعسكري، صاحبُ الحاشية المشهورة على التتائي على مختصر خليل، لم تكن هذه الشخصيّة الفذّة شخصيّة فقهيّةٍ فحسب، بل كانت شَخصيّةً أدبيةً مربيّةً، ويظهرُ هذا في إحدى رسائله إلى أحد تلاميذه والّتي عاتبه فيها، وأنكر عليه بعض الأشياء.

وبحمد الله تعالى تحصلتُ على نسخةٍ من هذه الرسالة من إحدى خزائن المخطوطات المغربيّة، فاستعنتُ الله في تحقيقها ودراستها.

فما هو موضوع هذه الرّسالة؟

وما هي الأشياء الّتي أنكرها الرماصي على أحمد بن عامر؟

وما هو منهجُ الرماصي في رسالته؟

للإجابة على هذه التساؤلات اقتضت خطة البحث أن تكون في مقدّمة وقسمين وخاتمة.

المقدّمة.

القسم الأوّل: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالرماصي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحياة الشخصية للرماصي

المطلب الثاني: الحياة العلمية للرماصي

المبحث الثاني: التعريف برسالة الرماصي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: توثيق نسبة الرسالة للرماصي

المطلب الثاني: منهج الرماصي في الرسالة

القسم الثاني: النص المحقق.

الخاتمة: وفيها أبرز النّتائج الّتي توصل إليها البحث.

وقد نسختُ المخطوطة بالخطّ الإملائي المعاصر، مع مراعاة علامات الترقيم، والضبط بالشّكل للكلمات الّتي تحتاجُ إلى ذلك، وتعينُ على فهم العبارة، ووثقتُ النصوص الموجودة فيها، كما قمت بترجمة مختصرة للأعلام الواردة فيها، وذيلتُ البحث بفهرس المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، ورتبتها حَسب حروف الهجاء، دون الاعتداد بلفظة (أب)، أو (ابن)، أو (ال).

القسم الأوّل: قسم الدراسة:

المبحث الأول: التّعريفُ بالرّماصي:

لم يلق الرماصيُّ رحمه الله[1] العنايةَ اللاّئقة بمكانته ومنزلته في كُتب التراجم، وتجدرُ الإشارة إلى أنّ كتاب تعريف الخلف للحفناوي هو الوحيد من بين المصادر العتيقة الّتي أطالت في الكلام عنه، بينما ضنَّت المصادر الأخرى في الحديث عنه، وقد صرّح الحفناوي بعد ذكره لمصادرِ كتابه بهذا فقال: «ولم أعثُر على غير هذه الجُملة من كتُب التاريخ بعد البحث الطويل... لهذا السبب لم أقف على تراجم علمَاء أشاهر **كالرّماصي** والأخضري وغيرهما »[2].

المطلب الأوّل: الحياة الشخصية للرماصي:

الفرع الأوّل: اسمه ولقبه وكنيته:

هو: «مُحمّد بن عبد الله بن مؤمن[3] الرماصيّ»[4] وتارةً يضيفُ إلى محمّد اسم المصطفى فيقول: «محمّد المصطفى» كما هو الحال في رسالةِ عتابه هذه، ويبدو من ذلك أنّ اسمه مركبٌ من اسمين من أسماء النّبيّ ﷺ.

---

[1] انظر مصادر ترجمته في: الحفناوي، تعريف الخلف، (ص.578- 579)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، (482/1)، والكتاني، فهرس الفهارس، (507/1)، والبغدادي، هدية العارفين، (311/2)، وكحالة، معجم المؤلفين، (247/10): «وقد وقع عنده باسم: محمّد بن عبد الله بن محمّد مؤمن الرماحي»، ونويهض، مُعجَمُ أعلام الجزائِر، (ص:151-152)، والبوعبدلي، الأعمال الكاملة- مقال بعنوان: الفقيه الحافظ مصطفى الرماصي الراشدي الجزائري- (43/1-61)، وجورج دالفان، القول الأحوط، (مخطوط بالمكتبة الوطنية)، (ل52/أ) و(ل81/أ).

[2] تعريف الخلف، (ص.9).

[3] في شجرة النّور الزّكية، (482/1)، وفهرس الفهارس، (507/1) وقع اسم جدّه: «موسى». وفي هدية العارفين، (311/2)، ومعجم المؤلفين، (247/10)، ومعجم أعلام الجزائر، (ص.151) وقع اسم جدّه: «مُحَمَّد مُؤمن». وكلاهما مخالف لما عرّف به الرماصي نفسه.

[4] هكذا عرّف الرماصيّ نفسه كما في مقدّمة حاشيته على التتائي، (ص.97)، ومقدّمة شرحه على صغرى السنوسي، (مخطوط بالمكتبة الوطنية)، (ص.1)، وإجازته لتلميذه، انظر: الحفناوي، تعريف الخلف، (ص.541-542).

والرماصيّ نسبةً إلى رماصة وهي الآن قريةٌ تقعُ في ولاية معسكر تابعة لدائرة البرج في بلدية مناور الّتي تقع شمال شرق ولاية معسكر، وتبعدُ رماصة عن مقرّ ولاية معسكر حوالي 33كم، وتقعُ في الحدود مع ولاية غليزان، وتبعدُ عنها حوالي40كم.

وقد يكون أحدُهما أصلاً والآخر فرعا كما يُقال: محمّد الأمين، والله أعلم.

وقد اشتهر الرماصيّ في كتب العلماء باسم «مصطفى» كما أشار إلى ذلك الحفناوي[1].

يكنّى الرماصي بأبي الخيرات[2].

الفرع الثاني: ولادتُه وأسرتهُ:

لم تتحدَّث المصادرُ الّتي ترجمت للرماصي رحمه الله عن تاريخ ولادته، وقد صرَّح الحفناوي بأنَّه لم يقف لا على تاريخ مولده ولا على تاريخ وفاته، قائلاً: «ولم نقف أيضا على تَعيين مولده ووفاته، غير أنَّه في حدود أوائل القرن الثاني عشر بيقين بمستنداتٍ لا شُبهةَ فيها ولا مين»[3]، ومع إشارة بعض من ترجم له إلى تَاريخ وفاته الّذي كان سنة 1136 هـ عن نيف وتسعين سنة[4]، وبمقارنة سنة وفاته بسنة مولده، تدلُّ على أنَّه وُلد قبل سنة 1046هـ/1637م.

وأمَّا أسرته فقد تقدَّم أنَّ اسم أبيه «عبد الله» واسم جدّه «مؤمن»، ولم تذكُر المصادر الّتي تحدّثت عنه شيئاً يتعلَّقُ بأبيه وجدّه أكثر من هذا، كما لم يكن في تلك المصادر من تحدَّث عن آل بيته.

المطلب الثّاني: الحياة العلميّة للرماصي:

الفرع الأوّل: رحلاته العلميّة وشيوخه: أخذ الرماصيّ رحمه الله في بدايةِ طلبه عن والده الّذي كان يعتبر من فقهاء عهده[5]، ثمَّ رحل إلى زاوية مازونة الواقعة بالغرب الجزائري، وأخذَ فيها عن أكابر أهلها، وتلقّى علومه على يد شيوخها[6]، ويدلُّ على ذلك ما ذكره في إجازته

---

(1) انظر: تعريف الخلف، (ص:578).

(2) انظر: مخلوف، شجرة النّور الزكية، (482/1).

(3) تعريف الخلف، (ص:579).

(4) انظر: مخلوف، شجرة النّور الزكيّة، (482/1)، والكتاني، فهرس الفهارس، (50/1).

(5) انظر: البوعبدلي، الأعمال الكاملة، (45/1).

(6) انظر: الحفناوي، تعريف الخلف، (ص:578)، ومخلوف، شجرة النّور الزكيّة، (482/1).

إجازته لأحد تلامذته الَّتي كانت في سنة 1116هـ، وفي مضمونها ذكَر أنَّه تلقى فنونًا عديدةً كالتّوحيد والفقه والحديث والنّحو واللّغة والبيان والمعاني والمنطق والقراءات، كما ضمَّنها شيوخَه والعلومَ الّتي تلقاها منهم، قد لفّ الغموضُ السيرة الذّاتية لهؤلاء الشيوخ، ومن شيوخه الّذين ذكرهم[1]:

– القلعي، محمُّد بن عليّ بن الخروبي، أخذَ عنه العقائد السنوسيّة.

– ابن الشارف المازوني، أبو طالب محمّد بن الشارف بن أحمد بن عليّ بن عبد العزيز، أخذ عنه صحيحَ البخاري.

– الراشدي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن محمّد التوجيني، أخذَ عنه بعض صحيح البخاريّ.

– محمّد الصحراوي، أخذ عنه الطريقةَ الصوفيّة.

– التراري، عمرو بن أحمد بن أبي جلال المشرفي، وخصّه الرماصي رحمه الله بقصيدة رثائية.

ولم يُشر الرماصيّ رحمه الله في إجازته لشيوخه الّذين تلقى عنهم خارج موطنه، بينما أشارت بعضُ كتب التراجم إلى أنّه رحل إلى فاس، ثم إلى مصر لتلقي العلم[2]، وذكرت من شيوخه في مصر شارحين من أشهرِ شرّاح مختصر خليل وهما:

– عبد الباقي بن يوسف بن أحمد، أبو محمّد الزرقاني (ت1099 هـ).

– محمُّد بن عبد الله بن عليّ، أبو عبد الله الخرشي (ت1101 هـ).

الفرع الثّاني: تلاميذه: ويبدو من خلال المكانة العلميّة الّتي حظي بها الرماصيّ رحمه الله أنّه قد تخرَّج عليه جمعٌ كثيرٌ من العلماء، غير أنّ المصادر لم تُشِر إلاّ لبعضهم، وهم:

---

[1] انظر: الحفناوي، تعريف الخلف، (ص:541).

[2] انظر: الحفناوي، تعريف الخلف، (ص:578)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، (482/1)، والبوعبدلي، الأعمال الكاملة، (48/1).

– محمُّد بن عبد الله بن أيوب المعروف بالمنوّر التلمساني (ت1173 هـ)، وقد أجازهُ الرماصيّ رحمه الله[1].

– الشّريف الجعدي، محمَّد بن عليّ بن أحمد بن عبد الرحمن، وقرأ على الرماصيّ الألفيةَ في النّحو، وجمل المجرادي، والصغرى السنوسيَّة بشرح مؤلفها، وحاشية الرماصيّ عليها، وبعض صحيح البخاريّ[2].

المطلب الثّالث: المكانة العلميّة للرماصيّ ومؤلفاته ووفاته:

الفرع الأوّل: المكانة العلميّة للرماصيّ:

لقد حظي الرماصيّ رحمه الله بمكانةٍ مرموقة في وقته فقد كان مرجع العلماء من كلّ الأوطان، وخصَّته الكتب الّتي تحدّثت عنه بكثيرٍ من المدح والثناء، كما أجمعَت على وصفِه بالنَّقد والتحقيق والتدقيق في المذهب المالكي.

فخصّه الحفناوي بقوله: «من أذْعنَت له في وقته الأقرَان، ولم يختلِف في فضله وسعَة علمِه اثنان، وتزاحمَ على بنات فكرِه وعرائسِ سرِّه الداني من أهل العلم والقاصي، الشيخُ الإمام القُدوةُ... العلاَّمةُ المتفنِّنُ المحقِّقُ والجهبذُ النَّقَّادُ... كان رحمه الله ممن اشتهرَ بالتّحقيق والتحرير، والمتانةِ في الدين»[3].

وقال الأمير عبد القادر الجزائري، متحدّثا عن معسكر: «وناهيكَ بوطنٍ خرج منه الفهَّامة العلاَّمة، المطلِّع الجامعُ المانع شيخ الأسلاَف السيّد **محمّد المصطفى الرماصيّ**»[4].

---

(1) انظر: الكتاني، فهرس الفهارس، (571/2).

(2) انظر: الحفناوي، تعريف الخلف، (ص. 541).

(3) تعريف الخلف، (ص. 578).

(4) انظر: ابن التهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، (ص.55).

وحلاّه مخلوف بقوله: «الإمامُ الفقيهُ، العلاَّمةُ المحقق، الفهّامة المؤلفُ المدقّق»[1]، وقال فيه صاحب كتاب القول الأحوط: «العلاَّمة الحافِظ»[2].

وممّا يدلُّ على مكانته العلمية أيضًا إكثار الفقهاء المالكية الّذين أتوْا بعده من النّقل عن مؤلفاته في كتبهم سواء في شروحهم على مختصر خليل أم في حواشيهم على الشروح، كالبناني في حاشيته على شرح الزرقاني على مختصر خليل، والدسُوقي في شرحه على الدردير، والصاوي في بلّغة السّالك، والسنباوي المعروف بالأمير في كتابه الإكليل، والرهوني في حاشيته على شرح الزرقاني، والعدوي في حاشيته على الخرشي. وأشار الحجوي إلى أنَّ معظم حواشي الفقهاء المغاربة على شرح الزرقاني لمختصر خليل مستمدةٌ من حاشية الرماصي على التتائي فقال: «وقد وقع للزرقاني أغلاطٌ في النّقل وغيره، فاعتنى المغاربة بتَصحيحِه، ووضعوا عليه حواشي مستمدة من حواشي **الشيخ مصطفى الرماصيّ** على التتائي وغيرها»[3].

وبيّن الرماصي مكانته في مجتمعه وأنّه كان مرجع العلماء والأئمّة في وقته، وذلك في قوله: «والأئمَّةُ تردُ عليَّ أسئلتُهم من تلمسَان، ومن المغرب الأقصَى، ومن الجزائر، والإخوانُ عن يَمينك وعن شمَالك يُبَاحثُونني مُشافهةً أو كتابةً وبجودةِ الأبحاثِ لتفتحَ أقفالَ المشكلاَت».

الفرع الثّاني: مؤلفاته:

وأمّا مؤلفاته فإنّ ما تركهُ الرماصي رحمه الله من مؤلفاتٍ يُعدُّ زهيدًا مقارنةً بمكانته العلمية الّتي تبوءها، وشهرته الّتي تجاوزت حدود بلده، ولعلّ قلّة مؤلفاته تَعود إلى عاملٍ ذاتي، كونه رحمه الله لا يميلُ إلى التأليف، وإنَّما يهتمُ بالتدريس وتكوين العلماء، ومع ذلك فقد وصف الحفناوي مؤلفاته مع قلّة ما وصل إلينا منها بأنّها: «بديعةٌ عزيزةٌ المنال لازال الأفاضل يَقتنُونها مُستصغرين فيها نفائسَ الأموال»[4].

---

(1) شجرة النّور الزّكيّة، (482/1).

(2) جورج دالفان، (ل52/أ).

(3) الفكر السامي، (287/2).

(4) تعريف الخلف، (ص:579).

وما نقلته كتب التراجم عن مؤلفات الرّماصي رحمه الله لا يزيدُ عن مؤلفين هامّين، أحدهُما في الفقه والآخر في العقيدة.

ففي الفقه: حاشيته على جواهر الدرر في حلّ ألفاظِ المختصر للتتائي[1]، وهي أهمُّ مؤلفاته، وبها اشتُهرَ شرقًا وغربًا، وقد وصفها مخلوف بقوله: «غايةٌ في الجودَة والنُّبل»[2].

وغدت هذه الحاشية من الكتب المعتمَدة في المذهَب المالكي، قال الهلالي: «ومن الحوَاشي المعتمدة حاشية ابن غازي، والشيخ أحمد بابا، **والشيخ مصطفى**، والطخيخي»[3]. وقال الغلاوي[4]:

واعتمدُوا حاشيةً للمصطفَى على التتائي كسراجٍ ما طَفا

والمؤلَّفُ الثَّاني في العقيدة: شرحه على أمّ البراهين للسّنوسي، وفرغ منها يوم الجمعة بعد صلاة العصر يوم عاشوراء سنة 1106هـ[5].

ومن مؤلفاته الأخرى الّتي تناقلتها كتب الفهارس:

- رسالة في العتاب بخصوص مسائل فقهية، وهي محلُّ التَّحقيق.
- تقييدٌ على شرح الخرشي على مختصر خليل[6].
- الهدية في أخبَار الراشدية: نسبه له صَاحب كتاب القول الأحوط[7].

---

(1) صدر جزءٌ من هذه الحاشية محققاً – من أوّل الكتاب إلى باب الأذان– تحقيق: مصطفى حسان، صادر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بمناسبة تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة الإسلامية، ط.1، سنة 2015م.

(2) شجرة النّور الزّكيّة، (482/1)

(3) نور البصر، (ص:133).

(4) بوطليحية، البيت: 67، (ص:86).

(5) انظر: (ص:208). وقد ذكر البغدادي في هدية العارفين، (73/5)، وكحالة في معجم المؤلفين، (247/10) أنّه فرغ من تأليفها سنة 1124هـ، وورد عندهما أنّ اسم الشرح: «كفاية المريد في شرح عقيدة التّوحيد».

(6) توجد منه مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط بالمملكة المغربيّة عدد 4727– 13914، ونسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة بالمملكة العربية السعودية، رقم (ب 41077).

(7) انظر: (ل81/أ).

- أجوبةٌ على أسئلة علي بركة التطواني فيما أشكلَ عليه من مختصر خليل[1].
- قصيدةٌ رثائية في شيخه عمرو التراري تحتوي مئة وخمسة أبيات[2].
- تأليفٌ في المنطق: نسبه إليه أبو راس النّاصري[3].

الفرع الثّالث: وفاته:

لقد مرّ معنا تصريح الحفناوي بعدم وقوفه على تاريخ وفاة الرماصيّ رحمه الله، بينما ذكرت المصادر الأخرى أنّه توفيّ سنة 1136هـ / 1724م عن سنٍّ عالية جاوزت التسعين سنة[4]، سنة[4]، وذكرَ المهدي البوعبدلي أنّه توفي سنة 1137هـ[5].

المبحث الثاني: التعريف برسالة الرماصيّ:

المطلب الأول: توثيق نسبة الرسالة للرماصيّ وسبب التأليف:

الفرع الأوّل: توثيق نسبة الرسالة للرماصي:

صاحبُ هذه الرّسالة هو مصطفى الرماصي أرسل بها إلى أحمد بن عامر، وجاء هذا مثبتًا في بداية الرّسالة في قول الرماصي: «من عبدِ الله سبحانهُ محمّد المصطفى إلى وَلدِنا أحمد بن عامر».

---

(1) وقد صدرت هذه الأجوبة محققّةً بتحقيق عبد الباسط صيد وعبد الفتاح مغفور، صادرة عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بمناسبة تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة الإسلامية، ط.1، سنة 2015 م.

(2) نُشرت هذه القصيدة كاملةً في المجلة الجزائرية للمخطوطات بجامعة وهران (ع.2، ع.3، 2004-2005م)، مقال بعنوان: «نافذة على علماء معسكر- رثاء الشيخ مصطفى الرماصي لشيخه عمرو التراري المشرفي» للزاوي الجيلالي، (ص.85- 100).

(3) انظر: فتح الإله ومنته، (ص: 54).

(4) انظر: مخلوف، شجرة النّور الزكية، (482/1)، والكتاني، فهرس الفهارس، (507/1)، ونويهض، معجم أعلام الجزائر، الجزائر، (ص.152).

(5) انظر: الأعمال الكاملة، (60/1).

الفرع الثاني: سبب تأليف الرسالة:

يظهرُ من خلال هذه الرسالة أنّ الرماصي كان يراسل أحمد بن عامر من قبل، وتُقابلُ مراسلاته بالردّ والنّقدِ من طرفه، وكان الرماصي يقابلُ ذلك بالمسامحة، وعلّل ذلك بقوله: «فكثيرًا ما يردُ عليك كتابُنا فَتضرِبُ عنه صفحًا، وتطوي لهُ كشحًا، سامحنَاكَ مرارًا، ولم نُهتِك لك ضمارًا، مع عِلمِنا أنَّ المسَامحَةَ في الحقّ مُداهنةٌ ارتكبناهَا، ومَا يَنبغي لنا ذَلك، سهَّل ارتكابَها إبقاءُ مودَّةِ الائتلاَف، وحَسمًا لمادّة الشِّقاق والاختِلاَف، وجمعًا للشتَاتِ، وخوفًا من كلام الوُشاة، ورَجَاء أن تفيقَ من سَكرتِك، وتَهب من رقدتِك، وتَنتَبه من غفلتِك».

وبعثَ بها الرماصي إلى أحمد بن عامر إنكاراً منه على مخالفته له في مسألةٍ فقهية، ويظهرُ أيضاً أنّ الرماصي كان قد راسله من قبلِ في هذا الموضوع، ونقلَ له كلام فقهاء المالكيّة فيه، فأعرض عنها أحمد بن عامر.

ولما وقفَ أحمد بن عامر على رسالة الرماصي ردّ عليه في هذه المسألة في كتابٍ وقف عليه الرماصي، وهذا لما قال: «حتىَّ وقفتُ على كتابك»، ويبدو أنّ أحمد بن عامر قد ضمّن رسالته تلكَ أشياء أنكرها الرماصي بشدّة كقوله في ردّ كلام الفقهاء: «ما سوَى هذا جَورٌ وفُجورٌ»، وحين وقف الرماصي على ما كُتبَ في تلك الرسالة، قابلَهُ بهذه الرّسالة في عتابه والإنكار عليه.

الفرع الثّالث: موضوع الرسالة:

موضوع هذه الرّسالة هو مسألةٌ فقهيّة تتمثلُ في مطالبة البنات والأخوات بحقهنّ من الميراث إذا سكتن عنه.

فيرى أحمد بن عامر أنّ حقّهنّ لا يسقُط، واعتمدَ في ذلك على فتوى لابن رشد.

وأمّا الرماصي فيرى من خلال هذه الرسالة أنّ حقّهنّ يسقطُ، وعلّل ذلك بالعُرف والعوائد المنتشرة آنذاك في البوادي والقرى، وذلك أنّ الأخوات والبنات إذا طالبن بحقّهن بغضهنّ الإخوة وقُطعت رحمهنّ بسبب ذلك، مع وجود المانع في ذلك وهو القهر.

واعتمد الرماصي على فتوى أبي الحسن الصغير والقلشاني والمازوني في سقوط حقّهنّ، وردّ فتوى ابن رشد بأنّهم كانوا يورثون الأخوات ولا يُؤدي ذلك إلى بغضهنّ وكُرههنّ من طرف الإخوة، فقال الرماصي في هذه الرسالة: «وابن رشد لا يُخالفُ في هذا، ولو وُجدَ عنده ما وقع لهؤلاء الأئمّة لم يكن له بُدٌّ أن يقول مثل ما قَالوا، إنَّما تكلّم على ما يعتادُه في بلده لا سيَّما قرطبة الّتي هي مَحطُّ رحال أصحاب مالك، وفيها الأمراءُ وأجراءُ الأحكام على منهَاج الشّرع، فلم يحصُل عنده مانعٌ، فكلُّ واحد تكلَّم على ما يعتاده في بلده، ولكُلِّ مقامٍ مقَالٌ، ولكلِّ حالةٍ حَال، والمفتي يُجرِي أحكَام كلّ بلدٍ على المعتاد عندَهم».

ويبدو أنّ فتوى ابن رشد وأبي الحسن منقولةٌ من الدرر المكنونة للمازوني، وهذا نصّها: «سُئلَ سيدي أبو الحسَن الصّغير عن أختٍ باعَ أخوها نصيبَه ونصيبَها، وسكَتت مدّةً طويلةً هل لها قيامٌ في استرجاعِ نصيبها أم لا؟ وهل لها مُطالبةٌ بما اغتلّ منه؟ وهل ترجعُ على أخيها بما اغتلتهُ من نصيبها قبل بيعِه؟ فأجاب: أفتى ابن رُشد[1] في مسألةِ أختٍ كان أخوها يغتلُّ نصيبها فقامت عليه أنّها تأخذُ الغلّة، وقد كان بعضُ المدرسين بجهة ورغمه يفتي بأن لا غلّة لها حتى سُئل الفَقيه راشد عن ذلك فأفتى بالغلّة.

وسُئل عن ذلك أبو محمّد صالح فأفتى بالغلّة، وذلك أنّ عادة نساء الباديَة لا يطلبنَ ميراثهنّ من قرابتهنّ، ولا يطلبنَ الغلّة خوفًا من قطعِ رحمهنّ فإنّهنّ إن طلبنه قطعهنّ أهلهنّ وجفونهنّ، فيصرنَ بذلكَ كالمقهورَات فلهنّ الغلّة متى قمن، ولا فرقَ بين هذه المسألة وبين المسألة الّتي أجاز الوصية، وهو في عيال الموصي، وقالَ بعد الموتِ خفت أن يمنعني رفده فلا تلزمُه الإجازة، وأمّا إذا بيع النّصيب وعلمِت به فالشأن أنّهنّ يقمن على المشتري، ولا يسكتنَ عليه فيعد سكوتهنّ رضا إن لم يمنعهنّ مانعٌ قيل له على هذا لهنّ الغلّة، قال لهنّ الغلّة مثل البادية، ولا فرق إذن، والله أعلم»[2].

---

[1] انظر فتوى ابن رشد في الونشريسي، المعيار المعرب، (612/9).

[2] (330/3-331).

المطلب الثاني: منهج الرماصي في الرسالة، ووصف النسخة الخطيّة:

الفرع الأوّل: منهج الرماصي في الرسالة: يدور المنهج الّذي مشى عليه الرماصي في رسالة عتابه على الأمور التّالية:

1- إنكاره على أحمد بن عامر عدّة أمورٍ منها:

- تسرعهُ في مخالفة كلام الفقهاء المحقّقين من أهل المذهب المالكي.
- تطاولُه على العلماء والفقهاء.
- تخبطه في المسألة، وتكلفه للخلاف فيها.
- تلاعبه بكلام الأئمة.
- استغناؤُه بنفسه، واستقلاله بالفهم دون الرجوع لأهل العلم.
- إحلاله نفسه للفتوى.
- عدم مباحثتِه له في المسائل النّازلة.

2- اعتناءُه بأصول وقواعد المذهب المالكي، وذلك عند ذكره أنّ القضاء بالعوائد أصلٌ من أصُول المالكيّة.

3- ثناءُه على بعض فقهاء المالكية كأبي الحسن الزرويلي والقلشاني والمازوني، وعلماء تلمسان، ووصفه لهم بالتحقيق، ويرجعُ هذا لكون الرماصي من فقهاء المالكيّة الّذين اشتهروا بالنّقد والتحقيق في المذهب.

4- متانة اللّغة، واستعمال الكلمات الدّالة على غضب الرماصي من أحمد بن عامر كقوله في بداية الرسالة: «السّلامُ علَى من عرَفَ نفسَه، وأزالَ بجميلِ الأوصاف نجسَه، وأراضَ نفسَه وهذَّب، وتخلَّق بخلُقِ الكرام وتَأدَّب».

5- بيانه لمكانته في مجتمعه، وأنّه كان مرجع العلماء والأئمة في وقته، وذلك في قوله: «والأئمَّةُ تردُ عليَّ أسئلتُهم من تلمسَان، ومن المغرب الأقصَى، ومن الجزائر، والإخوانُ عن يَمينك وعن شمَالك يُبَاحثُونني مُشافهةً أو كتابةً وبجودةِ الأبحاثِ لتفتحَ أقفالَ المشكلاَت».

6- كثرةُ المحسنات البديعيّة في الرّسالة كالسّجع.

الفرع الثّاني: وصف النسخة الخطيّة:

- المكتبة: الخزانة العلميّة بالمسجد الأعظم بتازة بالمملكة المغربيّة.
- رقم المخطوط: 3/371. يقع ضمن مجموع. تحت عنوان: رسالة في العتاب (بخصوص مسائل فقهية).
- المقاس: 22×15.
- الأوراق: 2.
- المسطرة: 32.
- الكلمات: 23.
- نوع الخط: مغربي مسند ميّزت رؤوس الكلام فيه بالأحمر.
- اسم النّاسخ: أحمد بن الهاشمي.
- تاريخ النسخ: 28شوال 1254هـ.

الفرع الثّالث: صور النسخة الخطيّة:

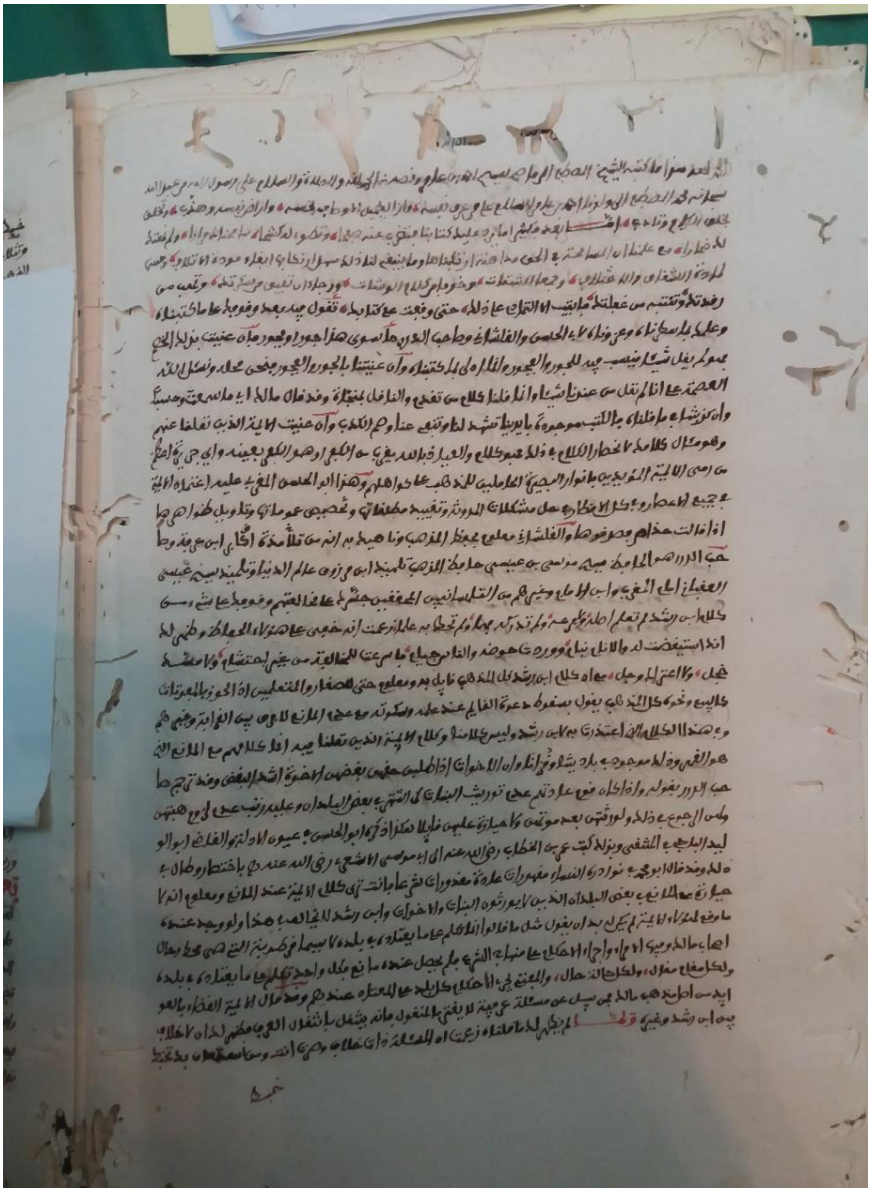

الورقة الأولى من المخطوط

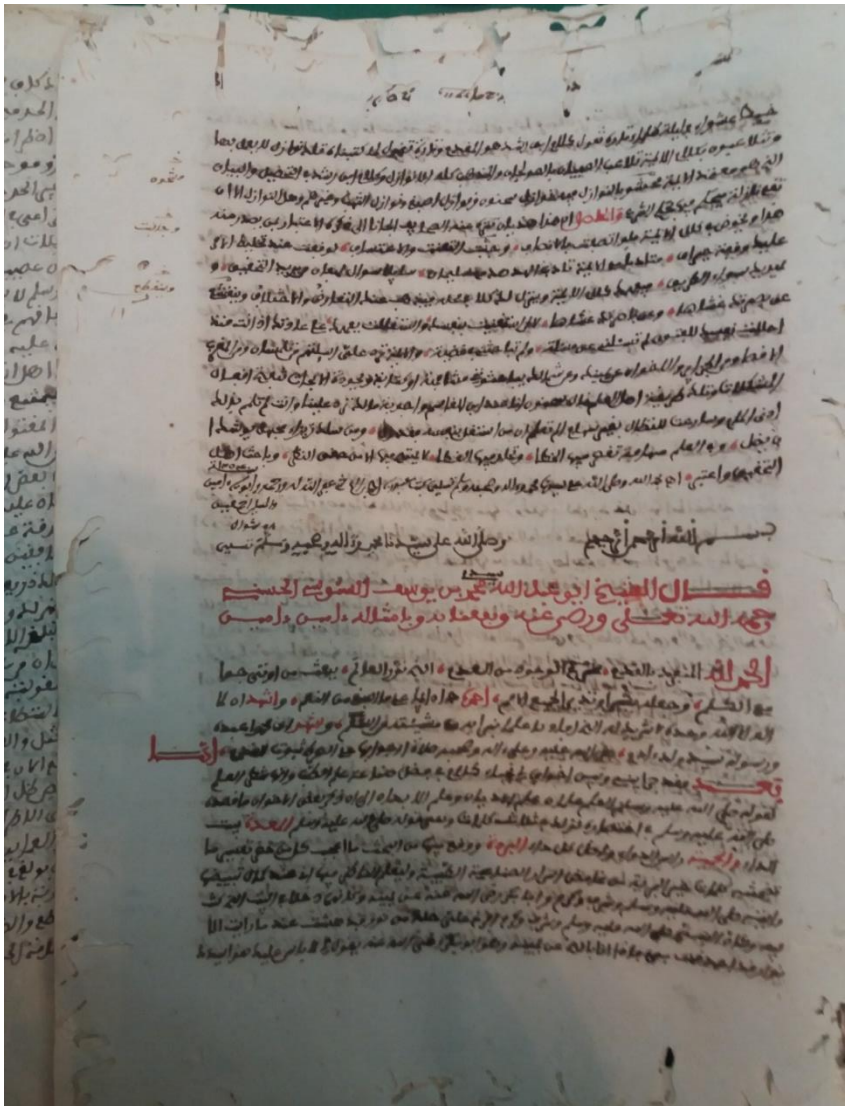

الورقة الثانية من المخطوط

القسم الثّاني: قسم التحقيق: نصُّ الرّسالة:

الحمد لله والصَّلاة والسّلامُ على رسول الله، من عبدِ الله سبحانهُ محمّد المصطفى إلى وَلدِنا أحمد بن عامر[1] .

السّلامُ علَى من عرَفَ نفسَه، وأزالَ بجميلِ الأوصاف نجسَه، وأراضَ نفسَه وهذَّب، وتخلَّق بخلُقِ الكرام وتَأدَّب، أمّا بعد؛

فكثيرًا ما يردُ عليك كتابُنا فَتضرِبُ عنه صفحًا، وتطوي لهُ كشحًا[2]، سامحنَاكَ مرارًا، ولم نهتِك لك ضمارًا[3]، مع عِلمِنا أنَّ المسَامحَةَ في الحقّ مُداهنةٌ ارتكبناهَا، ومَا يَنبغي لنا ذَلك، سهَّل ارتكابَها إبقاءُ مودَّةِ الائتلاَف، وحَسمًا لمادّة الشِّقاق والاختِلاَف، وجمعًا للشتَاتِ، وخوفًا من كلام الوُشاة، ورَجَاء أن تفيقَ من سَكرتِك، وتَّهب من رقدتِك، وتَنتَبه من غفلتِك، فَأبيتَ إلاّ التّمادي على ذلك حتىَّ وقفتُ على كتابك تقولُ فيه بعد وقُوفِك على ما كتبناه، وعلمِك بما سطرناه وعزوناه لأبي الحسن[4] والقَلشاني[5] .

وصَاحب الدُّرر[6]: «ما سوى هذا جَورٌ وفُجورٌ»، فإن عَنيتَ بذلك الخصمَ فهولم

---

[1] لم أعثر له على ترجمة.

[2] قال الأزهري: «يقَال: طوَى كَشْحَه عَنهُ: إذا أعْرَض عَنهُ». تهذيب اللّغة، (55/4)، وقَال ابن منظور: «طوى كَشحَه على أمرٍ: استمرَّ عليه». لسان العرب، مادة كشح، فصل الكاف، (576/2).

[3] قال الجوهري: «الضّمار: مالا يُرجى من الدّين والوَعد، وكُلُّ ما لا تكون منه على ثِقة». الصحاح، مادّة ضمر، (722/2).

[4] هو: عليُّ بن محمّد بن عبد الحق، يُعرفُ بالصُّغير الزرويليّ، فقيهٌ مالكيٌّ، كان إمامَ وقته في فقه المدوّنة، والقَيّمَ عليهَا حفظاً وتفقهاً، له: تَقييدٌ على تَهذيب المدوّنة للبراذعي، وتقييدٌ على رسالة ابن أبي زيد، وغيرها، توفّيَ رحمه الله سنة 719هـ، انظر ترجمته في: ابن فرحون، الدّيباج المذهب، (119/2-121)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، (309/1).

[5] هو: أحمد بن محمّد بن عبد الله، القلشانيّ التونسيّ، كان قاضيَ الجمَاعة، وفقيهَ تونس وعالمها، توفّيَ رحمه الله سنة 863هـ، له: شرحٌ على المدوّنة، وشرحٌ على رسالة ابن أبي زيد، انظر ترجمته في: التنبكتي، نيل الابتهاج، (ص. 116-117)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، (372/1).

[6] هو: يحيى بن موسى المغيلي المازوني، كان إماما علاّمة، حافظاً لمسائل المذهب، ألّف نوازل مشهورةٌ في فتاوى المتأخرين من علماء تونس وبجاية وتلمسان والجزائر وغيرهم، توفّيَ رحمه الله سنة 883هـ، انظر ترجمته في: التنبكتي، نيل الابتهاج، (ص:637)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكية، (383/1).

يَقُل شيئًا فَينسَب فيه للجَورِ والفُجور، وإنَّما أَدْلى بما كتبنَاه، وإن عَنيتَنا بالجَوْر والفُجُور فنحنُ محلّه، ونسألُ الله العصمة على أنّا لم نقُل من عندِنا شَيئًا، وإنَّما قلنا كَلام من تقدَّم، والنَّاقلُ بمنجاة، وقد قال مالك[1]: «أدّ ما سمعْتَ وحَسبُك»[2]، وإن كَذبتنا فيما قلناه فالكُتبُ موجُودةٌ بأيدينا تَشهدُ لنا، وتنفي عنَّا وَصمَ الكَذِب، وإن عَنيتَ الأئمَّة الّذين نقلنا عَنهم، وهُو مَآلُ كلامِك لانحصار الكلام في ذلك، فهو كلامٌ -والعياذُ بالله- يقربُ من الكُفر، أو هو الكُفرُ بعينه، وأيُّ جَريرةٍ أعظم من رَميِ الأئمّة المؤيَّدين بأنوارِ البَصيرة، الحَاملين للمَذهب على كواهلهم. وهذا أبو الحسن المغربيّ عليه اعتمَادُ الأئمّة في جَميع الأعصار وفي كلّ الأقطار في حَلّ مشكلاَت المدوّنة، وتَقييدِ مُطلقاتها، وتَخصيصِ عُموماتها، وتَأويلِ إذَا قَالت حَذام فصدّقُوها[3] والقَلشانيّ معلومٌ بحفظِ المذهب، ونَاهيك به أنّه من أكابر تلاَمذة ابن عرفة[4] وصَاحبُ الدُّرر هُو الحافظ سيدي موسى بن عيسى حافظُ المذهب تلميذُ ابن مرزوق[5]

---

[1] هو: مالك بن أنس بن مالك الأصبحيّ الأنصاريّ، إمامٌ دار الهجرة، وأحدُ الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، كان مشهورًا بالتّثبت والتّحري، اشتهِر في فقهه بإتباع الكتاب والسنّة وعمل أهل المدينة، وكان رجلاً مهيبًا، له: الموطأ، وجُمِع فقهه في المدونة، توفّي رحمه الله سنة 179هـ، انظر ترجمته في: ابن عبد البرّ، الانتقاء، (ص: 36-91)، وعياض، ترتيب المدارك، (44/1-131).

[2] انظر: عياض، ترتيب المدارك، (97/1).

[3] وتمام البيت: إذَا قَالتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالتْ حَذَامِ

وقائله هو لجيم بن صعب، وحذام هي زوجته، وأصبح يُضْرب في تَصدِيق الرجل أَخَاهُ عِند إخبَاره.

انظر: القاسم بن سلاّم، الأمثال، (ص:50)، وأبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، (116/2)، والميداني، مجمع الأمثال، (106/2)، والزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، (340/1).

[4] هو: محمّد بن محمّد ابن عرفة، الورغمي، الشَّهير بابن عرفة، كان من فقهاء المالكيّة، وإمامَ تونس وعالمهَا وخطيبهَا ومفتيها، له: المختصر الفقهي، والحدود في التعريفات الفقهية، وغيرها، توفّيَ سنة 803 هـ، انظر ترجمته في: ابن فرحون، الدّيباج المذهب، (331/2-333)، والتنبكتي، نيل الابتهاج، (ص. 463-471).

[5] هو: محمّد بن أحمد بن محمّد، المعروف بابن مرزوق الحفيد، فقيهٌ مالكيٌّ، وأصوليٌّ محدّثٌ، له: شرحٌ على مختصر خليل، وشرحٌ على مختصر ابن الحاجب، وغيرها، توفّيَ رحمه الله سنة 842هـ، انظر ترجمته في: التنبكتي، نيل الابتهاج، (ص. 499-510)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، (364/1-365).

عالمُ الدّنيا، وتلميذُ سيدي عيسى العقباني[1] إمامُ المغرب وابن الإمام، وغيرهم من التلمسانيّين المحقّقين، جسَّركَ على مخالفتهم وقُوفك على شيءٍ من كلام ابن رشد[2]، لم تَعلم أصلَه ولا فَرعَه، ولم تدرِكه فَهمًا، ولم تُحط به علمًا، زَعمتَ أنّه خَفيَ على هؤلاء الحفَّاظ، وظَهرَ لك أنَّك استيقظتَ له والأنامُ نيامٌ، ووردتَ حوضَه والنّاس جيامٌ[3]، فأسرعتَ للمخَالَفة من غير احتشَام، ولا مسَّك خَجلٌ، ولا اعتراك وَجلٌ، مع أنَّ كَلام ابن رشد كلُّ المذهبِ قائلٌ به، ومَعلومٌ حتى للصّغار والمتعلّمين إذ الحوزُ بالمفوّتات كالبيعِ ونحوه كلُّ المذهب يقولُ بسقُوط دعوةِ القائم عندَ علمِه وسُكوتِه مع عدم المانع، لا فرقَ بين القرابة وغيرهم، وفي هذا الكلام الّذي اعتذرت به لابن رشد وليس كلامنا وكلام الأئمّة الّذين تعلمنا فيه إنّما كلامهم مع المانع الّذي هو القَهرُ، وذلكَ موجودٌ في بَادِيتنا وقُرانا، وأنّ الأخوات إذا طَلبن حقَّهنَّ بَغضهنَّ الإخوةُ أشدَّ البُغض، وقد تَرجمَ صَاحبُ الدرر بقوله: وإذا كانَ قومٌ عادتُهُم عَدمُ تَوريثُ البنات كما اشتهر في بعض البلدان، وعليه رتّب عدم لزومِ هبتهنَّ، ولهنَّ الرجوعُ في ذلك ولورثتهنَّ بعد موتهنَّ، ولا حيَازة عليهنَّ قائلا: «هكذَا ذكرَه أبو الحسن[4] في عيون

---

[1] هو: قاسم بن سعيد العقباني، أحدُ الشيوخ المحقّقين، والحفّاظ المجتهدين، له اختياراتٌ خارجةٌ عن المذهب، أخذ عن والده وغيره، له تعليقٌ على مختصر ابن الحاجب، توفّي رحمه الله سنة 854 هـ، انظر ترجمته في: التبكتي، نيل الابتهاج، (ص:365- 366)، ومخلوف، شجرة النّور الزّكيّة، (367/1-368).

[2] هو: محمَّدُ بن أحمد بن رشد، أحدُ كبار علماء المالكيَّة، كان متفنّناً في العلوم، بصيراً بالأصُول والفروع، له: البيان والتَّحصيل، والمقدّمات لأوائل كتب المدوَّنة، وغيرها، توفّي رحمه الله سنة 520هـ، انظر ترجمته في: ابن فرحون، الدّيباج المذهب، (248/2-250)، ومخلوف، شجرة النّور الزكية، (190/1).

[3] من الجوم وهم الرُّعاةُ أمرهُم وكلامُهم ومجلِسهُم واحِد، انظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل الجيم، مادّة جوم، (112/12).

[4] هو: عليّ بن أحمد البغداديّ، الأبهريّ الشّيرازي، المعروف بابن القصّار، فقيهٌ مالكيٌّ، أصوليٌّ حافظ، وليَ قضاء بغداد، له: عيون الأدلة وإيضاح الملّة في الخلافيات، توفّي رحمه الله سنة 398هـ، انظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، (214/2)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب، (2/ 100).

الأدلَّة، والقاضي أبو الوليد الباجي[1] في المنتَقى، وبذلكَ كتب عُمر بن الخطاب ﷺ لأبي موسى الأشعري ﷺ»[2]ه باختصار، وطال في ذلك، وقد قال أبو محمَّد[3] في نوادره: «النّساءُ مقهوراتٌ عادةً مَعذوراتٌ شَرعًا»[4] فأنتَ ترى كلام الأئمَّة عند المانع، ومعلومٌ أنَّه لا حيَازة مع المانع في بَعض البلدان الّذين لا يورّثون البنَات والأخوَات، وابن رشد لا يُخالفُ في هذا، ولو وُجدَ عنده ما وقع لهؤلاء الأئمّة لم يكن له بُدٌّ أن يقول مثل ما قَالوا، إنَّما تكلّم على ما يعتادُه في بلده لا سيَّما قرطبة الّتي هي مَحطُّ رحال أصحاب مالك، وفيها الأمراءُ وأجراءُ الأحكام على منهَاج الشّرع، فلم يحصُل عنده مانعٌ، فكلُّ واحد تكلَّم على ما يعتاده في بلده، ولكُلِّ مقامٍ مقَالٌ، ولكلِّ حالةٍ حَال، والمفتي يُجرِي أحكَام كلّ بلدٍ على المعتاد عندَهم، وقد قال الأئمَّةُ: «القضَاءُ بالعوائد[5] من أصلِ مَذهب مالك»[6]، فمن سُئل عن مسألةٍ عُرفيّةٍ لا يغترُّ بالمنقول، فإنّه ينتقل بانتقال العُرف فظهر لك أن لا خلافَ بين ابن رشد وغيره.

---

[1] هو: سليمان بن خلف بن سعد، من كبار فقهاء المالكيّة، رحل إلى المشرق ثمّ عاد إلى بلاده ونشر الفقه والحديث، له: المنتقى في شرح الموطأ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول، وغيرها، توفّي رحمه الله سنة 474هـ، انظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، (347/2-351)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب، (377/1- 385).

[2] الدرر المكنونة، (168/4-169).

[3] هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي زيد القيرواني، كان إماما قدوة، وحافظًا ثقة، وإمامَ المالكية في عصره، لقّب بمالك الصغير، له: الرسالة، والنّوادر والزيادات على المدونة، وغيرها، توفّي رحمه الله سنة 386هـ. انظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، (141/2-145)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب، (427/1-430).

[4] لم أقف عليه عند ابن أبي زيد.

[5] العوائد: جمع عادة، وتجمع على عادات، وعاد، وعيد، سمّيت بذلك؛ لأنّ صاحبها يعاودها، أي يرجع إليها مرة بعد أخرى، وهي الديدن. انظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل العين، مادة عود، (315/3).

وفي الاصطلاح عرّفها القرافي بقوله: «العادةُ غلبةُ معنًى من المعاني على النّاس». تنقيح الفصول، (ص:113)، وانظر: ابن فرحون، تبصرة الحكام، (67/2).

[6] قال ابن العربي في بيان أنّ القضاء بالعرف والعادة أصلٌ من أصول المالكية: «العُرفُ عندنا أصلٌ من أصُول الملّة، ودليلٌ ودليلٌ من جُملة الأدلّة». أحكام القرآن، (500/3). وانظر: القرافي، تنقيح الفصول، (ص:113)، وابن جزي، تقريب الوصول، (ص:193).

ولما لم يظهر لك ما قلناه زعمتَ أنَّ المسألة ذاتُ خلافٍ، وصرتَ أنتَ ومن استعانَ بك تخبطُ خبط عشواء في ليلةٍ ظلمَاء، تارة تقولُ: كلامُ ابن رشد هو المقدّم، وتارةً تقول لما كتبنَاه: تلك نَوازلٌ لا يُعمَلُ بها، وتتلاعبُون بكلام الأئمّة تلاعُبَ الصّبيان بالصّولجان، وهل المذهبُ كلُّه إلا نوازلٌ، وكلامُ ابن رشد في التّحصيل والبيان الّذي هو مُعتمدُ الأئمّة مشحونٌ بالنّوازل، فيه نوازل سُحنون[1]، ونوازل أصْبغ[2]، ونوازل أشْهب[3]، وغيرهم، وهل النّوازل إلا أن تقع نازلةٌ فيحكم فيها بحكم الشرع!؟

والحاصُل أنَّ هذا هذيانٌ تتنزَّه عنه الصّحائف، أجلَأنَا إلى ذكرِه الاعتبارُ بمن يصدُرُ منه هذا، ويخوضُ في كلام الأئمّة، فلو اتصفَّتَ بالإنصَاف، وجَانَبت التعنُّتَ والاعتسَاف لوقفتَ عند تخليط الأمر عليكَ وقفةَ حيرَان، مُتأدّبًا مع أئمّة الأمّة تأدّب الهُدهُد مع سليمان، سَائلاً سؤالَ لهفانِ من يريدُ التَّحقيق، ويهديك سَواء الطريق، فَيفهمُك كَلام الأئمّة، ويُنزِّل لكَ كُلاًّ في محلّه فيذهبُ عنك التعارضُ والاختلاف، ويَنقشِعُ عن بَصيرتك غشَاها، وعن بَاصرتك عشَاها، لكنِ استغنيت بنَفسِك، واستقلَلْت بفهمِك على عَادتك، إذْ أنتَ قد أحللَت نفسَك للفتوى، لم تَسأَلْني عن مَسألةٍ، ولم تُباحثني في قَضيّةٍ، والأئمَّةُ تردُ عليَّ أسئلتُهم من تلمسَان، ومن المغرب الأقصَى، ومن الجزائر، والإخوانُ عن يَمينك وعن شمَالك يُبَاحثُونني مُشافهةً أو كتابةً وبجودةِ الأبحاثِ لتفتحَ أقفالَ المشكلاَت، وتلكَ طَريقةُ

---

[1] هو: عبد السّلام بن سعيد بن حبيب، التنوخي القيرواني، فقيهٌ مالكيّ، انتهت إليه الرّئاسة في العلم، له: المدوّنة جمعَ فيها فقه مالك، توفّيَ رحمه الله سنة 240 هـ، انظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، (1/339-363)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب، (2/30-40).

[2] هو: أصبغ بن الفرج بن سعيد، من أهل الفسطاط، فقيهٌ من كبار المالكيّة بمصر، رحل إلى المدينة إلى مالك ليأخذ عنه، فدخلها يوم مات، له: الأصول، وتفسير غريب الموطأ، وغيرها، توفّيَ رحمه الله سنة 225هـ، انظر ترجمته في: عياض، ترتيب المدارك، (1/325-328)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب، (1/299- 301).

[3] هو: أشهب بن عبد العزيز بن داود، كان صاحب الإمام مالك، وفقيهَ الديار المصريّة في عهده، توفّيَ رحمه الله بمصر سنة 204هـ، انظر ترجمته في: ابن عبد البرّ، الانتقاء، (ص: 96-98)، وعياض، ترتيب المدارك، (1/259-263).

أهل العلمِ قال سُحنون: «أنا عندَ ابن القاسم[1]، وأجوبةُ مالك تردُ علينا»[2]، وأنتَ لم تُلمِم بذلك أدنى إلمام، وسَارعتَ للنظال بغير سهام، ألم تعلم أنَّ من استقلَّ بنفسه فقد زلّ، ومن سَلك زيزاء[3] فجهلَ يُوشك أن يَضلّ، وفي العلم مَسافةٌ تقصُر فيها الخُطا، وتحارُ فيها القطَا[4]، لا يهتدِي فيها إلاَّ من حقَّق النَّظر، وبَاحث أهل التّحقيق واعتبر.

الخاتمة:

من خلال ما مرّ في هذا البحث يمكن استنتاج الأمور التالية:

– الغموض الّذي لفّ حياة العلامة مصطفى الرماصي لم يمكنّا من الإلمام بسيرته مع شهرته ومكانته بين فقهاء المالكية المتأخرين.

– اعتمادُ الفقهاء المالكية لكتب مصطفى الرماصي خاصة حاشيته على جواهر الدرر للتائي على مختصر خليل، وإكثارهم من النقل عنها.

– اشتهار مصطفى الرماصي بين المالكية المتأخرين بالنّقد والتحقيق.

– اعتمادُ مصطفى الرماصي لأصول المذهب المالكي وإعماله لها من خلال هذه الرسالة كالقضاء بالعرف والعوائد.

– اعتماد مصطفى الرماصي على فتاوى نوازل مدرسة مازونة كالدرر المكنونة.

– تأدب مصطفى الرماصي مع علماء المذهب، ودفاعه عنهم.

– متانة اللّغة، وقوة التعابير المستعملة مما امتازت به رسالة الرماصي إلى أحمد بن عامر.

---

[1] هو: عبد الرّحمن بن القاسم بن خالد، كان شيخاً حافظاً، وحجّةً فقيهاً، روى عن مالك المدوّنة، وخرّج عنه البخاريّ في صحيحه، توفّي رحمه الله بالقاهرة سنة 191هـ، انظر ترجمته في: ابن عبد البرّ، الانتقاء، (ص: 94-96)، وابن فرحون، الدّيباج المذهب، (465/1-468).

[2] انظر: عياض، ترتيب المدارك، (340/1).

[3] الزيزاء هي: الأرض الغليظة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل الزاي، مادّة: زيز، (358/5).

[4] القطَا: طائرٌ مَعروفٌ، سُمّي بذلك لثقلِ مَشيه، من الفعل قطا يقطو إذا ثقل مشيه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، فصل القاف، مادّة قطا، (189/15).

المصادر والمراجع:

01- ابن التهامي، الحاج مصطفى، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تحقيق وتعليق وتقديم: يحي بوعزيز، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009م.

02- ابن العربي، محمّد بن عبد الله المعافري الإشبيلي، أحكام القرآن، مراجعة وتعليق: محمد عبد القادر عطا، ط.3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م.

03- ابن جزي، محمّد بن أحمد بن محمّد، تقريب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م.

04- ابن سلاّم، أبو عُبيد القاسم بن عبد الله الهروي البغدادي، الأمثال، تحقيق: د.عبد المجيد قطامش، ط.1، العراق: دار المأمون للتراث، 1400هـ/ 1980م.

05- ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمّد، الانتقاء في فضائل الأئمّة الثلاثة الفقهاء، اعتناء: عبد الفتّاح أبو غدّة، ط.1، سوريا، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، 1417هـ/1997م.

06- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ط.1، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، 1406هـ/ 1986م.

07- ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: د. محمّد الأحمدي أبو النور، القاهرة: دار التراث للطبع والنشر، د.ت.

08-ابن منظور، محمّد بن مكرم بن عليّ، لسان العرب، ط.3، بيروت، دار صادر، 1414هـ.

09- أبو راس الناصري، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، حققه وضبطه وعلّق عليه: محمّد بن عبد الكريم الجزائري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ت.

10- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي،2001م.

11- البغدادي، إسماعيل بن محمّد أمين، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1951م.

12- البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

13- البوعبدلي، المهدي، الأعمال الكاملة- مقال بعنوان: الفقيه الحافظ مصطفى الرماصي الراشدي الجزائري- جمع وإعداد: عبد الرحمن دويب، ط.1، الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013م.

14- التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد السوداني، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: د.عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط.2، ليبيا، دار الكاتب، 2000م.

15- جورج دالفان، القول الأحوط في بيان ما تداول من العلوم وكتبه بالمغربين الأقصى والأوسط، (مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 3185).

16- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط.4، بيروت، دار العلم للملايين، 1407هـ/1987م.

17- الحجوي، محمد بن الحسن بن العربيّ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1416هـ/ 1995م.

18- الحفناوي، أبو القاسم محمّد بن أبي القاسم الديسي، تعريف الخلف برجال السلف، ط.2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م.

19- الرماصي، الحاشية على السنوسية (مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم بن عمر/68).

20- الرماصي، الحاشية على التتائي على مختصر خليل -من أوّل الكتاب إلى باب الأذان- حقّق نصوصه ووثقها واعتنى بها: مصطفى بن حسان، ط.1، الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 1437هـ/ 2015م.

21- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، المستقصى في أمثال العرب، ط.2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م.

22- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، جمهرة الأمثال، بيروت: دار الفكر، د.ت.

23- عياض، أبو الفضل بن موسى اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ/1998م.

24- الغلاوي، محمّد النابغة بن عمر، بوطليحية، تحقيق ودراسة: يحي بن البراء،ط.2، بيروت، مؤسسة الريان، 1425هـ/ 2004م.

25- القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرّحمن ،تنقيح الفصول في علم الأصول، ط.1، لجزائر، دار البلاغ للنّشر والتوزيع، 1424هـ/ 2003م.

26- الكتاني، عبد الحيّ بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، ط.2، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1982م.

27- كحالة، عمر بن رضا، معجم المؤلفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

28- المازوني، أبو زكريا يحي بن موسى، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تحقيق: مختار حساني، الجزائر، دار الكتاب العربي،

29- مخلوف، محمّد بن محمّد بن عمر، شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ/2003م.

30- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت،: دار المعرفة، د.ت.

31- نويهض، عادل، مُعجَمُ أعلام الجزائر مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، ط.2، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1400هـ/1980م.

32- الهلالي، أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد، نور البصر شرح خطبة المختصر، مراجعة وتصحيح: محمد محمود ولد محمد الأمين، ط.1، موريطانيا، دار يوسف بن تاشفين- مكتبة الإمام مالك، 1428هـ/2007.

33- الونشريسي، أحمد بن يحي، أبو العباس، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1401هـ/1981م.